**النسب إلى محذوف الفاء، مثل: "عدة" و"زنة" و"شية"، وما جاء في كتاب سيبويه مما حُذفت فاؤه وعينه عند النسب إليه، وشرحه**

بحث فى علم الصرف

إعداد / فاطمة السيد العشرى

قسم الدعوة وأصول الدين

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

**fatma.alsayed@mediu.ws**

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى النسب إلى محذوف الفاء، مثل: "عدة" و"زنة" و"شية"، وما جاء في كتاب سيبويه مما حُذفت فاؤه وعينه عند النسب إليه، وشرحه**

**الكلمات المفتاحية – زنه ، شية، عينه**

* **.المقدمة**

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة النسب إلى محذوف الفاء، مثل: "عدة" و"زنة" و"شية"، وما جاء في كتاب سيبويه مما حُذفت فاؤه وعينه عند النسب إليه، وشرحه**

* **.عنوان المقال**

**النسب إلى محذوف الفاء، مثل: "عدة" و"زنة" و"شية":**

**استغرق ذلك ثلاثة أبواب؛ الباب الأول: ما لا يجب فيه الرد، وذلك حذف اللام دون تعويض، كما في "يَدٍ" و"دَمٍ"، وَمَا وَجَبَ فيه الرد، وذلك حَذْفُ اللام، وعودتها في التثنية والجمع والإضافة، مثل: أب وأخ وحم، وحذف اللام والتعويض عنها بهمزة للوصل، كما في ابن واست وغيرهما.**

**إذًا: حذف اللام ورد في كتاب سيبويه في ثلاثة أبواب؛ في باب "دم ويد"، وهذا لا يجب فيه الرد، وفي باب "أخ وأب"، وهذا يجب فيه الرد؛ لأنه جاء في التثنية والجمع، وباب حذفت فيه اللام وعُوِّض عنها بهمزة الوصل في أولها، فذلك يجوز فيه الرد فتحذف الزوائد، وعدم الرد فتبقى الزوائد، ولا يُجْمَعُ بين الرد والزوائد أبدًا.**

**نأتي للباب الرابع في كتاب سيبويه وهو متتال؛ فيما جاء على حرفين, يقول سيبويه: "هذا باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين". انتهينا مما ذهبت لامه؛ فقلنا ذلك في ثلاثة أبواب: "يد ودم" ولا رد للمحذوف، "أخ وأب وحم" ولا بد من رد المحذوف، "ابن واسم وغيرهما" ويجوز فيه الرد وعدم الرد.**

**أما سيبويه فيعرض في هذا الباب ما حذفت فاؤه؛ لأن أواخر الكلمات هي التي فيها عرضة للحذف؛ أما أولها فليس فيها عرضة للحذف، وليس معرضًا للحذف؛ لأنه ليس معرضًا للتغيير؛ لذلك قال سيبويه: "هذا باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين", وذلك "عدة وزنة" فإذا أضفت قلت: عِدِيّ، وزِنِيّ، المحذوف هنا هو الفاء، ولننظر إلى مثال سيبويه "عِدَة" و"زنة" محذوفي الفاء, لأنهما مأخوذتان من الوعد والوزن، فأصلها "وِعْدة" و"وِزْنَة", يقول سيبويه: فإذا أضفت -أي: إذا نَسَبْتَ- قلت: عِدِيّ وزني, ولا ترده الإضافة إلى الأصل؛ لبعدها من يَاءَيِ الإضافة، وياءا الإضافة في آخر الكلمة والفاء في أولها، فإلحاق ياء الإضافة بكلمة عدى ليست محتاجة إلى النطق بالفاء؛ لأننا نضع ياءي النسب بعد التاء؛ لأنها لو ظهرت لما يلزمها ما يلزم الياء -لو ظهرت من التغيير لوقوع الياء عليها- أي: يقول سيبويه: إن الفاء ليست كاللام؛ لأن اللام هي التي تليها يَاءَا النَّسَب، فإذا دَخَلَتْ عَلَيْها ياء النسب لَزمَ تحريكه.**

**يقول سيبويه: لأنها لو ظهرت لَمْ تؤَثِّرْ في الكلمة عند النسب؛ إنما الذي يُؤَثِّر هو عودة اللام المحذوفة، واللام في آخر الكلمة والفاء في أول الكلمة، فالكلمة لا تتأثر ببقاء الفاء محذوفة، ولا تقول: عِدَوِيّ.**

**التصغير:**

**التصغير يردّ الأشياء، فَرَدَّ لنا الفاء التي هي الواو المحذوفة، ثم لم يزد بعد اللام شيئًا، وإنما قال: "وُعَيْدَة" فترد الفاء، ولا ينبغي أن تلحق الاسم زيادة أو زائدة، فتجعلها أولى من نفس الحرف في الإضافة -كما لم تفعل ذلك في التحقير- وهو رد الفاء، لكنه لم يزد شيئًا –اللام- ولا سبيل إلى رد الفاء لبعدها، وقد ردوا في التثنية والجمع بالتاء بعض ما ذهبت لاماته، وهذا اضطرارٌ إلى أن نرد بعض اللامات؛ لأن الكلمة لا تتحمل ياء النسب بدون رد المحذوف، خاصة إذا كان لامًا، وظهرت هذه اللام في التثنية أو الجمع، كما ردوا في الإضافة هنا رُدَّتِ اللام المحذوفة في التثنية والجمع بالتاء، بعدما ذهبت لاماته، كما ردوا في الإضافة؛ فلو ردوا في الإضافة الفاء لجاء بعضه مردودًا في الجمع بالتاء، ولم يجئْ ذلك في الجمع بالتاء، فهذا دليل على أن الإضافة -أي: النسبة- لا تقوى من حيث لم يردوا بعضه في الجمع بالتاء.**

**هنا "زنات" و"عدات" و"عدتان" و"زنتان" لم يردوا الفعل؛ فإن وضعت الفاء في آخر الحرف لم يجز, فلو جئنا إلى "عدة" والمحذوف منها فاء "وَعَدَ" يقول: إذا نقلت الواو بعد الدال -أي: بعد اللام- فيصير "عَدَوَ"؛ لم يجز أن تجعل الفاء في موضع اللام, ولو جاز ذَلك لجاز أن تضع الواو والياء إذا كانت لامًا في أول الكلمة إذا صَغَّرْتَ، إذا كانت اللام واوًا أو ياء لم يَجُزْ أن تجعلها في أول الكلمة -أي: لا يجوز أن تجعل هناك قلبًا مكانيًّا لوضع اللام موضع الفاء، كما لا يجوز هنا قلب مكاني بجعل الفاء موضع اللام- ألا تراهم جاءوا بكل شيء من هذا في التصغير على أصله, لما صغروا الكلمات؟!**

**عندنا "يد" اسم ثنائي، فلما صغروا "يد" جاءوا بالمحذوف فقالوا: "يُدَيَّة", فجاءوا بالياء التي حُذِفَتْ، لكن لما جاءوا وصغروا "عدة" و"زنة" قالوا: "وعيدة" و"وزينة"، فردوا الفاء إلى أصلها، لكنهم لم يجعلوها لامًا كما لم يجعلوها في "دم" و"يد", بل جاءوا في كل شيء في التصغير على أصله، وكذا قول يونس: ولا نعلم أحدًا يوثق بعلمه على خلافِ ذلك، لا نعلم أحدًا يقول بغير هذا من العلماء.**

**وسيبويه يتفق قبل أن ينتقل إلى ما يريد أن يعرضه, على أنه لا يجوز أن تجعل هناك في الكلمة قلبًا مكانيًّا؛ بأن تجعل الفاء موضع اللام، أو تجعل اللام موضع الفاء، وإنما في النسب يجب أن يكون كل شيء في موضعه؛ فالفاء في أول الكلمة؛ فإذا حُذِفَتْ فلا داعي لإعادتها، واللام في آخر الكلمة؛ فإذا حذفت جاز لنا ردها وجاز عدم الرد.**

**2. تكملة ما جاء في كتاب سيبويه, مما حُذفت فاؤه عند النسب إليه:**

**يقول سيبويه: وتقول في الإضافة إلى شِية: وِشَويّ، لم تسكن العين كما تسكن الميم، إذ قال: دَمَوي أصلها: دم، فلمَّا تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شَجَوي.**

**يقول: النسب إلى شِية: وِشوي، فقد أعاد الواو التي كانت محذوفة في موضع الفاء على عكس نسبته في عِدة وزنة؛ لأن عدة وزنة اللام فيهما صحيحة، فَلَمْ يحتج إلى رد الفاء؛ لأن الاسم بقي على حرفين، وهذا أقل ما يكون في الأسماء، فقال: عِدي وزِنِي، لكن هنا شِية, وشِية كلمة لامها معتلة؛ حرف علة، حرف لين، حرف مد، فلا يستطيع أن يبقى أو أن يحافظ عليه؛ لأنه إذا أدخلتَ عليه تنوينًا أو أدخلت عليه إضافةً أو كذا وكذا حذف، فيبقى الاسم على حرف واحد، وهذا إجحاف؛ فلذلك وجب رد الفاء فقال: وِشية، فأصل عينها السكون.**

**لكننا نضطر إلى تحريك العين بالفتحة وبعدها ياء متحركة، فالذي حدث أن الياء التي هي في آخر وِشْيَة تحركت وانفتح ما قبلها؛ لأننا قلبنا السكون إلى فتحة، فالياء تحركت وانفتح ما قبلها, فقلبت ألفًا وصارت: وِشَهاة، اضطررنا لقلب الألف واوًا، فقلنا: وِشَوي؛ لأن الألف لا تقبل الحركة، ولا نستطيع أن نقلبها ياءً؛ لأن ذلك سيجعل هناك تتالي الياءات مع الكسرة، وهذا فيه ثقل في اللسان، فلما تركتَ الكسرة على حالها جرت مجرى شَجَوي, وفي شجٍ وعمٍ قلنا: عَمَوِي وشَجَوِي بقلب الكسرة فتحة، ونسبنا إليها على ذلك.**

**فما دمنا قد قلنا في شَجَوِي بفتح الجيم، اضطررنا إلى فتح الشين وقلب الياء بعدها ألفًا، ثم قلبها واوًا، إنما ألحقتَ الواو هنا في شِية, فقلت: وِشْوي كما ألحقتَها في: عِه، وكان أصل عِهِ: وََعَى، وهذا مبدوءٌ بحرف الواو ومنتهٍ بحرف الألف، فلمَّا قلنا: لم يعِ دخلت "لم" على الفعل المضارع المبدوء بالياء؛ على الفعل الذي هو -كما نقول- لفيف مفروق, أي: مبدوء بحرف علة ومنتهٍ بحرف علة، فلَمْ يبقَ لنا فيه إلا العين "لم يعِ"، فقلنا في الفعل الأمر منه: عِ, عِ المسألة، أي: افهمها وجئنا بهاء السكت؛ حتى نستطيع أن ننطق الكلمة فقلنا: عِه، فلمَّا اضطررنا إلى إعادة ردّ الكلمة إلى أصلها جئنا بألفها، ومثلها: قِ نفسك، قال تعالى: {ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ} [التحريم: 6].**

**الفعل على حرف واحد، وصان {ﯞ} واو الجماعة، وصان "عِ" هاء السكت حين جعلتها اسمًا, لو جعلت "عه" اسمًا تقول فيها: وِعَوِي، حَذَفْنَا هاء السكت؛ لأننا استجلبناها لمعرفة النطق، ثم رددنا الفاء في "وَعَى"، ثم رددنا اللام التي حُذفت لقاعدة صرفية فقلنا: وِعَوِي.**

**يقول سيبويه: حين جعلتها اسمًا على واحد نقول له: أنت "عِه" بعين وهاء، العين هي حرف الكلمة، والهاء هي هاء السكت، فإذا جعلتها من الأسماء وسميت رجلًا "عِه" ستنسب إليه وتقول: وِعَوِي، فأنتَ اضطررتَ, فعِه اللفظ بقي على حرف واحد، وَشِيَة اللفظ بقي على حرفين، فاللفظ لمَّا بقي على حرفين رددتَ إليه الفاء، ولمَّا بقي على حرف كان أولى رد الفاء ورد اللام، فقلنا: وِعَوِي كما قلنا: وِشَوِي؛ رددنا إليه المحذوف ليشبه الأسماء؛ لأننا جعلنا الحرف في مثال الأسماء وأعدناه إلى أصله.**

**فجعلت الحرف -أي: الكلمة- يقصد بالحرف هنا ليس الحرف الذي هو آخر الكلمة، وإنما يقصد بالحرف الاسم الذي نسبتَ إليه في قولك بالنسب إلى "شاة" بعد حذف تاء التأنيث: شَوَهِي، فَأَرْجعتَ المحذوفَ على مثال الأسماء في كلام العرب، أي: جعلت الاسم على اسم ثلاثي بحروفه، وأرجعتَ إليه ما حُذف منه، فاكتمل في الاسم وضعه، فصار اسمًا من الأسماء التي حرَص العرب على ثلاثيته، وإنما شِيَة وعِدَة "فِعْلة".**

**هذا فيما حذفت فاؤه، أي: ليس مثل: شاء وشاة، وإنما شِيَة وعِدَة من: وَشْي ووَعْد, حُذفت منه الفاء وعُوِّض عنها بالتاء في آخر الكلمة؛ ولذلك قال: "فِعْلة", لو كان شيء من هذه الأسماء "فَعْلة" لم يحذفوا الواو كما لم يحذفوا في: الوجْبَة والوثْبَة والوَحْدة وأشباهها.**

**هذان اللفظان "شِيَة" و"عِدَة" مما حذفت فاؤه, وليسا مما حُذفت لامُه.**

**يقول: لو كان شيء من هذه الأسماء "فَعْلة" كما في: وَجْبة، ووَثْبة، ووَحْدة، لو كان ساكِنَ العين في اسمه؛ لَمَا حذفت منه الواو، فعندنا وَعَدَ, ووَزَنَ: يعِدُ ويزنُ، لمَّا دخلت ياء المضارعة حذفت اللام، ولمَّا جئنا بالمصدر حملنا المصدر في الحذف على الحذف في المضارع، وهنا وجدنا العين متحركة ولم نجدها ساكنة، فهي على "فَعَل" وليست على "فَعْل", فلما جئنا لـ: وثبة، ووجبة، ووحدة، وجدنا أن العين ساكنة؛ فاضطررنا للحفاظ على الفاء التي هي الواو, كما لم يحذفوا في: الوجبة، والوثبة، والوحدة، وأشباهها.**

**فإنما: وزِنَ يزنُ، ألقَوا الكسرةَ فيما كان مكسورَ الفاء على العينات، وحذفوا الفاء, وَعَد يَوْعِد، الواو ساكنة في المضارع وبعدها العين متحركة، فجاءوا بالكسرة على الواو وحذفوها, وذلك نحو: عِدة وأصلها: وِعْدَة، وَشِية وأصلها: وِشْية، فحذفوا الواو وطرحوا كسرتها على العين، وكذلك أخواتهما -شِية وعِدة- أي: كل ما كان مثالًا واويًّا، فعندنا: وَعَد, وَشَى, وزَنَ, وَقَفَ, وَضَعَ؛ كل هذا يسميه علم الصرف "مثال", أي: إن فاءه جاءت حرف علة هي الواو.**

**فإذا فعلنا في شِية، ودِية، وعِدة، وزِنة، نَفْعَلُ في الكل؛ لأن كل هذا يخضع لقاعدة واحدة، أي: إن عدم الرد فيما كانت لامه صحيحة؛ أما إذا كانت ياء فيجب الرد فيها مثل: عِدة وزِنة, نقول فيهما: عِدِيّ وَزِنِيّ؛ لأن اللام حرف صحيح، فجعل الكلمة بعد الحذف معتمدةً على نفسها, ليست في حاجة إلى شيء فقلنا: عِدي, وزِني؛ هذا فيما كانت لامه صحيحة.**

**أما إذا كانت لامه حرف علة, أو إذا كانت اللام ياء فيجب الرد نحو: وَشَوِي عند سيبويه، وِشْوِي عند الأخفش، سيبويه يقول: وِشَوِي؛ لأنه يرد المحذوف وبعد رد المحذوف يُبقي العين على وضعها، ثم يقلب ذلك ويفتحه، ثم يقلب الياء واوًا، ثم ينسب إليه فيقول: وِشَوِي؛ أما الأخفش فيبقي العينَ على سكونها فيقول: وِشْيِي؛ فتقول: وشَوِي في: شِية, وأصلها: وِشْيَة, ألقيت كسرة الواو على ما بعدها وحذفت فصارت: شِية، ووِشْيَة الواو مكسورة والشين ساكنة، فأخذنا من الواو الكسرة؛ لأن الواو يثْقُل كسرُها، كما أن الياء يثقل ضمُّها إلَّا للقاعدة الصرفية، فألقيت كسرة الواو على ما بعدها وحذفت؛ لأن الفعل قد اعتل بحذف الواو، فحملنا المصدرَ على الفعل المضارع، والفعل المضارع يحذفُ الفاءَ، فَرَدُّ العلة في المصدر من جهة كسرة الواو.**

**لو كانت "وَشَية" بالفتح لم تعلّ؛ وبالنظر إلى قولهم: وَجْبة ووَثْبة نراهم لم يقولوا: جَبَة ولا ثَبَة، وإنما أبقَوا الواو لأنها مفتوحة، وفتحها حصَّنها من الحذف، فلمَّا نسبنا إلى شِية؛ حُذفت الهاء في النسب -يقصد بالهاء: تاء التأنيث, التاء المربوطة- فبقي الاسم على حرفين, الثاني منهما حرف لين وهو "شِيَ", وحرف الياء متحرك، ولا نقول فيه حرف علة؛ لأن حرف العلة يجب أن يكون الحرف قبله مشَّكلًا بحركة تناسبه، كما نقول: يبيع الباء مكسورة لتناسب الياء، يقول: القاف مضمومة لتناسب الواو، يقول: الواو حرف علة، ويبيع: الياء حرف علة، لكن حينما نقول: شِية الياء هنا متحركة، فلا يقال فيها: حرف علة، وإنما يقال فيها: حرف لين, فوجب زيادة حرف فكان أولى لذلك أن يُردّ ما ذهب منه، زيادة حرف في شِي؛ بعد حذف التاء صار لدينا: شِيَ بشين وياء مفتوحة، والاسم على حرفين, ثانيهما حرف لين معرض للحذف، فلا بد أن نجعله ثلاثيًّا, ولا بد من إعادة الحرف المحذوف فذلك أولى من استجلاب حرف ليس من الكلمة، فنقول: وجب زيادة حرفه, فكان أولى لذلك أن يرد ما ذهب منه وهو الواو المكسورة، نأتي بالواو المكسورة "وِ", وِشْيٌ -الواو مكسورة والشين ساكنة- ففتحنا الشين كما قلنا في: عمٍ وشجٍ، قلنا فيهما: عَمَوِي ففتحنا الميم، وشَجَوِي ففتحنا الجيم.**

**وكان الأخفش يَردُّ الكلمةَ إلى أصلِهَا، فيقول في النسبة: وِشْيِيْ، أبقى الشينَ على إسكانِها فهي ساكنة على الأصل وبعدها ياء، فسكون الشين حَافَظَ على الياء دون قلبٍ، ولم يحفل بتوالي الياءات مع الكسرة، كما يقال في النسبة إلى حِميَة: حِمْييْ، وظَبْيَة: ظَبْييْ، فهو قد حمل وِشيَة عنده على النسب إلى حِمية وظَبية؛ وقول سيبويه أولى.**

**صار لدينا في النسب إلى "شِية" و"دِية" صورتان:**

**الصورة الأولى, وهو ما فعله سيبويه: أنه جعل السكون على العين فتحةً, وشَي بفتح الشين، وبعد الشين ياء متحركة، وإذا تحركت الياء وانفتح ما قبلها قُلبت ألفًا، فصارت "وَشَى" بواو، وشين مفتوحة، وألف منقلبة عن الياء, ففي النسب إلى "وشَى" تُقلب الألف واوًا وتكسر؛ لتناسب ياء النسب، فقال سيبويه: وِشَوِي بقلب الياء ألفًا، ثم قلب الألف واوًا لأننا فتحنا الشين.**

**أما الأخفش فيقول: وِشْييْ, فيبقي الشينَ على سكونها, والأخفش يحمل على مثال، وسيبويه يحمل على مثال آخر؛ فسيبويه يحمل وِشَوِي على عَمَوِي وَشَجَوِي، فنحن قلنا في عمٍ وشجٍ: عَمَوِي وَشَجَوِي؛ عمَي وشجَي قلبنا الياء ألفًا، ثم قلبنا الألف واوًا، ثم نسبنا إليهما فقلنا: عَمَوِي وَشَجَوِي, وكذلك حمل عليه سيبويه: شِية فقال: وِشَوِي؛ لأنه فتح العينَ فقُلبت الياء بعدها ألفًا، ثم قلبت الألف واوًا عند النسب، فقال في شِية: وِشَوِي، ووصل إلى وِشَوِي بأن أرجع الفاءَ المحذوفة التي هي الواو وهي مكسورة، وأبدل كسرة الشين فتحة وبعدها ياء متحركة قُلبت ألفًا، فلمَّا أراد النسبَ قلبَ الألفَ واوًا وقال: وِشَوِي، وحمل ذلك على النسب إلى عمٍ وشجٍ في قولنا: عَمَوِي وشَجَوِي.**

**أما الأخفش فقال: نبقي العين ساكنة؛ "وِشْي" واو مكسورة وشين ساكنة، وبعدها ياء، وأنتَ تنسب إليها، فلا بد أن تبقى الياء وتكسر وتقول: وِشْيي. تقبلُ بالثقل في تتالي الياءات والكسر، قال: إنني أحمل ذلك على: ظَبي تقول في النسب إليه: ظَبْيي.**

**الفرق بين مذهب سيبويه, ومذهب الأخفش:**

**سيبويه لا يََردُّ الكلمة إلى أصلها ولا وزنها السابق، وإنما يردها ويلجأ إلى مذهب التخفيف من تتالي الياءات والكسرة، فيفتح العين، ولا يبقيها مكسورة على الوزن.**

**اما الأخفش فيعيد الكلمة إلى أصلها ووزنها، والأخفش يقول كما يقال في النسبة إلى ظَبْيََة: ظَبْيي.**

**يقول السيرافي في شرحه على هذا: وقول سيبويه أولى؛ لأنه أقوى.**

**3. شرح ما جاء في كتاب سيبويه مما حُذفت فاؤه, عند النسب إليه:**

**ما حُذف أحد أصوله على ثلاثة أضرب:**

**الضرب الأول: ما حُذفت فاؤه، وهو نوعان:**

**أولًا: ما كانت لامه حرفًا صحيحًا مثل: عِدة، وزِنة، وثِقة، وسِعة، ومِقة، ودِعة، وهذا لا ترد فيه الفاء؛ لأن اللفظة قد اعتمدت على نفسها، وصارت كلمةً ليست في حاجة إلى زيادة.**

**ثانيًا: ما كانت لامه حرف علة؛ مثل: شِية ودِية ورِية؛ فيجب رد الفاء، ويتضح ذلك في الشرح بالتفصيل فيما يلي.**

**الضرب الثاني: المحذوف العين، وهو قليل في لغة العرب مثل: سَته بالتاء جمعه على: أستاه، فمَن قال: سه لم يقل إلا "سَهَيّ"، ومُذ -بميم وذال- بعضهم يقول: أصلها منذ، فحذفت النون وهي العين، كذلك: يرى، يرى فعل مضارع، نسمي به رجلًا فنقول: إن هذا الرجل يرى، ويرى فعل مضارع، وأصله: يَرْأى، حُذفت همزته.**

**الضرب الثالث: محذوف اللام، وجاءنا في ثلاثة أبواب متتالية محذوف اللام، وقد شُرِحَ في (الكتاب) ودونه، ومحذوف اللام على ثلاثة أضرب:**

**أحدها: أن ترد المحذوف, وهو اللام.**

**الثاني: ألا ترد المحذوف.**

**الثالث: يجوز فيه الأمران؛ يجوز فيه الرد وعدم الرد.**

**هذا إجمالٌ؛ فمحذوف اللام استغرق ثلاثة أبواب متكاملة, مضى شرحها.**

**مَا حُذفت فاؤه:**

**محذوف الفاء إن كانت لامه حرفًا صحيحً مثل: عِدة، وزنة، وثِقة، وسِعة، ومِقة، ودَعة، ألفاظ كثيرة، وكلها تخضع للفعل المثال الذي فاؤه واو، وكلها تخضع لقاعدة صرفية، وهذه الألفاظ كلها -عِدة وَعَدَ، زِنة وَزَنَ، ثقة وَثِقَ، سعَة وسَعَ، مِقة ومِقَ، دعة ودَعَ- حينما يدخل عليها الحرف المضارع تحذف الواو، فنقول: يعِدُ ويزِنُ ويثِقُ ويسِعُ... إلى آخره.**

**فهذا ما حذفت فاؤه في مصدره حملًا على الفعل المضارع، فلا تردّ الفاء عند النسب إليه، فنقول: عِدي، وزِنِي، وثِقِي، وسَعِي، ومِقِي، ودَعِي؛ وذلك لأن العلة تقتضي الحذف، ذلك أنه يطَّرد في مصدر الثلاثي الواوي الفاء، الذي حُذفت فاؤه في المضارع، والعلة باقية وهي متابعة المصدر لفعله, ولأن الفاء ليست من مواضع التغيير في أول الكلمة، ولأن المنسوب إليه يمكنه أن يستقل بذاته، ويعرب دون رد المحذوف.**

**هنا العلة في عدم الرد: أن المصدر -أو أن الاسم المأخوذ من الفعل المثال- لامُه حرف صحيح، فاعتمَدَ على ما بقي منه بعد الحذف، فعوضنا حذف التاء بالفاء، فحذفت التاء -تاء التأنيث- لأنها لا تجامع ياء النسب، ثم نسبنا على الباقي: عِدة، حذفنا منها التاء فصارت: عدي، وزنة, حذفنا منها التاء بقيت: زنة زِنِي، ومِقة، وسَعة، ودَعة، كل هذا تُحذف منه التاء، وينسب على الحرفين الباقيين.**

**فإن كانت اللام حرف علة مثل: شِية ودِية -أصلهما: وِشْيٌ ووِدْي- ورية ونية، حذفت الفاء حملًا على حذفها في المضارع، وحرِّكت العين بالكسر بعد أن نقلنا كسرة الواو إلى العين، وحذفنا الواو وعُوض عن المحذوف - التاء- ولذلك وجب رد الفاء عند المحذوف؛ لأن في شِية نحذف التاء فيتبقى شين وياء، ودِية يتبقى دال وياء، والحرف الثاني حرف لين لا يقوى على البقاء، قد يدخل الاسم التنوين فيُحذف، فتبقى الكلمة على حرف واحد، وهذا إجحاف بالكلمة؛ لذا وجب رد الفاء المحذوفة؛ لأنه بعد حذف التاء للنسب يصير الاسم على حرفين ثانيهما مد ولين، ولا يوجد ذلك في الأسماء المعربة؛ لأن الثاني عرضة للحذف؛ لالتقاء الساكنين من تنوين وغيره، فيبقى الاسم على حرفٍ واحدٍ، وياء النسب في تقدير الانفصال؛ لذلك قلنا في فو وفم: إنما صلح قبل النسب لوجود التاء, فلا مناصَ من ردّ المحذوف بعد حذف التاء.**

**وبعد رد الفاء تبقى العينُ على حركتها دون تغيير، ولا ترجع الكلمة إلى وزنها الأصلي، فنقول في شِية ودِية: وِشِي ووِدِي، ثم تقلب كسرة العين فتحةً, فتقلب كسرة الشين في شية, وتقلب الياء التي بعدها ألفًا فنقول: وِشَيَ؛ تحركت الياء في آخر الكلمة وانفتح ما قبلها، فَلا بد من قلبها ألفًا، هذه قاعدة صرفية.**

**ثم إن الألف لا تقبل الحركة، وياء النسب يلزمها كسر ما قبلها؛ فقلبت الألف واوًا، فلا يصح أن نعود إلى ما فررنا منه، فنقول في النسب إلى شِية: وِشَوِي، ودِية: وِدوِي، نقول: إن هذا مذهب سيبويه، فإنه يبقي الكلمة على كسرها، ثم يقلب ذلك بناءً على قلبه في الصحيح، إذا كان قد قلب الكسرة فتحة في الاسم الصحيح غير المعتل, فالمعتل أولى للحفاظ عليه.**

**مثال ذلك: إِبِل ونمِر, إبل بكسر الهمزة والباء، ونمِر بكسر الميم, فإذا نسبنا إلى إبل ونمر قلنا: إِبَلِي ونِمَري، فإذا كنا قد قلبنا الكسرة في الاسم الصحيح -قلبناها فتحة- فأولى بنا أن نقلبها في الاسم المعتل الآخر؛ حتى تنقلب الياء ألفًا، ثم تقلب الألف واوًا؛ لكي تقبل الكسرة التي تستلزمها ياء النسب. هذا مذهب سيبويه, وهو الأصوب والأقيس والأقوى، واستصوبه النحويون.**

**أما الأخفش, فإنه إذا ردَّ المحذوف ردّ الكلمة إلى أصلها قبل النسب، والعين في شِية ودِية أصلها ساكن، فيقول : وِشْي ووِدْي، إذًا: سكنت العين ويأتي بعدها الياء، فلا نستطيع أن نقلب الياء بل نبقيها كما هي، فيقول: وِشْيي، ووِدْيي .**

**إن الأخفش قَبِلَ الثقل الذي جلبه حفاظه على وزن الكلمة، وإلا فنحن في إِبل ونَمِر مع صحة اللام فيهما، وصحة حروفهما وبُعدها عن حروف العلة، ففتحنا العينَ وجعلناها: "فِعَل" ولم نجعلها: "فِعْل"؛ لأن ذلك ثقيل، ويتتالى ثلاث ياءات ومعها كسرة، وهذا ثقيل في اللغة، والعين أصلها ساكن قبل النسب فيقول: وِشْيي, ووِدْيي.**

**الأخفش أيضًا يحمل لفظًا على لفظ, فظَبية حينما نسبنا إليها قلنا: ظَبْيي وهو قال: وِشْيي، فقبلنا هناك ثلاث ياءات متتالية وكسرة، وقبِل الأخفش هنا مثلها، لكن هناك الفاء والعين حرفان صحيحان، وهنا الفاء والياء من حروف العلة؛ ولذا نجد أن مذهب سيبويه أخفُّ في النطق، فيقول: وشَوِي ووِدَوِي، ومذهب الأخفش ثقيل في النطق، حيث يقول: وشْيي ووِدْيي، وإن حمل ذلك على ظَبْيي.**

**هذا ما جاء في محذوف الفاء، فهو قسمان: قسم لا تُردّ فيه الفاء, وذلك إذا كانت اللام صحيحة مثل: عدة وزنة، وقسم ترد فيه الفاء, وذلك إذا كانت اللام حرف علة، فرد الفاء حتى لا يجحفه بالكلمة؛ لأن ذلك يستدعي حذفًا بعد حذف.**

**4. النسب إلى محذوف العين:**

**محذوفُ العين قليلٌ في لغة العرب، وهذه العين لا تردّ عند النسب؛ لأنها في وسط الكلمة، ووسط الكلمة ليس موضع تغيير، والاسم المعرب يستقل بدونها لأنه صحيح اللام، وهو غير مضعف، فلا ترد عينه عند النسب، فنقول في النسب إلى أصل "سته" بسين وتاء وهاء: حذفت منه العين بدليل جمعه على أستاه، فمن قال: سَهٍ قال: سَهِي، فلم يرد العين المحذوفة.**

**ونأتي فنقول: هناك لفظ "مُذ"، وقال: إن أصلها منذ, حذفت النون التي هي العين، فإذا نسبنا إليها قلنا: مُذي ولم نقل: منذي، لم نُعِدِ العين؛ لأن حرفي الكلمة صحيحان.**

**ومثلها: رُبَ مخفف رُبَّ, حُذفت منها الباء الأولى، فقالوا: إن العين محذوفة، ورُبَ بتخفيف الباء وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى: {ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ} [الحجر: 2] {ﭙ}.**

**رُبَ، ومذ، وسه كلها محذوفة العين، وكلها لا تردّ العين فيها عند النسب، فيرى بعضهم أن المحذوف العين في رب ومذ.**

**يقول سيبويه: وإن أضفت إلى رب فيما خففت فرددت قلتَ: ربّي، يجوز لك أن ترد العين المحذوفة، تقول: ربّي، فيجب رده لأنه مضعف، وتسكين العين مضعف, ترد وتسكن عينه تفاديًا لفك الإدغام، أي: رُبّ الباء هنا مشددة بحرفين، فإذا لم تسكن الباء الأولى، قلت: رَبَبَ أو رُبَبَ، هنا فككت الإدغام وهذا لا يقول به أَحَد، وهذا يعطي الكلمة ثِقلًا فيعاد تاؤه، ألا تُراهم قالوا في قرّ: قُري، حذفوا التاء وأبقوا الراء مشددة كما هي, فقالوا: قري؛ لأنها من التضعيف، كما قالوا: شَدِيدي في النسب إلى شديدة، وجليلة، وما كان مضعَّفًا رباعيًّا في "فَعِيلَة" وجب فيه الفك، وَجَبَ فيه بقاؤه على ما هو عليه؛ حتى لا نجحف بالكلمة؟**

**ويرى البعض الآخر أن المحذوف اللام؛ فيكون لا دليلَ لنا في هذا, هذا فيما كان صحيح اللام, أما معتل اللام فيجب ردُّ عينِهِ في النسب.**

**المراجع والمصادر**

1. **أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (الإنصاف في مسائل الخلاف) دمشق، دار الفكر، 1998م.**
2. **أحمد حسن كحيل، (التبيان في تصريف الأسماء) القاهرة، مطبعة السعادة، 1978م.**
3. **عبد الحميد عنتر، (تصريف الأفعال) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
4. **عبد العظيم الشناوي، (التعريف بفن التصريف) طبعة الجامعة الإسلامية، 1399هـ.**
5. **أبو الفتح عثمان بن جني، (الخصائص) تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، 1953م.**
6. **محيي الدين عبد الحميد، (دروس التصريف) بيروت، المكتبة المصرية، 1955م.**
7. **(شافية ابن الحاجب بشرح الرضي الأستراباذي) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، 1982م.**
8. **الشيخ الحملاوي، (شذا العرف في فن الصرف) شرحه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، 1419هـ.**
9. **ابن عقيل الهمداني، (شرح ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1964م.**
10. **علي بن محمد الأشموني، (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، 1955م.**
11. **خالد الأزهري، (شرح التصريح على التوضيح) تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، 2005م.**
12. **نجم الدين محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي، (شرح الكافية) طهران، مؤسسة الصادق، 1978م.**
13. **ابن يعيش، (شرح المفصل) عالم الكتب، 1999م.**
14. **فتحي الدجني، بيروت، (الصرف العربي, نشأة ودراسة) دار الكتاب العربي، 2001م.**
15. **الخليل بن أحمد الفراهيدي، (العين) تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد، وزارة الثقافة العراقية، 1980م.**
16. **عبد الحميد عنتر، (القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
17. **عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، (كتاب سيبويه) تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب، 1983م.**
18. **أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي، (مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) بيروت، عالم الكتب، 1984م.**
19. **محمد عبد الخالق عضيمة، (المغني في تصريف الأفعال) دار الحديث للنشر والتوزيع، 1991م.**
20. **ابن عصفور الإشبيلي، (الممتع في التصريف) تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، 1979م.**
21. **زكريا الأنصاري، إستانبول، (المناهج الكافية في شرح الشافية) دار الطباعة العامرة، 1310هـ.**
22. **أبو الفتح عثمان ابن جني، (المنصف في شرح كتاب التصريف) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية 1999م.**
23. **أبو العباس المبرِّد، (المقتضب) تحقيق: حسن حمد وإميل يعقوب، دار الكتب العلمية، 1999م.**